

محددات الطلب على النقود: دراسة قياسية لدول النفطية

Determinants of Money Demand :a Standard study for oil-dependent countries

مسعودة قايد¹* جيلالي اليابس سيدي بلعباس، الجزائر، messaoudakaid@gmail.com

لخضر بن سعيد² جيلالي اليابس سيدي بلعباس، الجزائر، Bensaid.khadar@gmail.com

تاريخ قبول المقال: 04-02-2024

تاريخ إرسال المقال: 01-01-2024

الملخص:

تتضمن الورقة البحثية على الدراسة النظرية لمحددات الطلب على النقود من خلال نظريات الثلاثة التي درست محدّدات الطلب على النقود، مع استعراض الدراسات السابقة في الدول النفطية باعتبارها موضوع الدراسة القياسية، وتهدف الدراسة لمعرفة أهم محدّدات الطلب على النقود في الدول النفطية واخترنا خمسة دول (الجزائر DZA، ليبيا LBLY، الإمارات ARE، الكويت KWT، العراق IRQ)، والتي اعتبرناها الحدود المكانية للدراسة، أما فترة الدراسة كانت ما بين (1990-2022)، وقد تم تقدير دالة طلب على النقود باستخدام بيانات البانل الذي يحتوي على عدة اختبارات، وقد توصلنا من خلال النتائج إلى أن الناتج المحلي والتضخم يحددان الطلب على النقود في دول النفطية أما سعر الصرف لا يحدد الطلب على النقود في دول النفطية.

الكلمات المفتاحية: الدول النفطية؛ طلب على النقود؛ نموذج PANL؛ نموذج PME.

Abstract: The research paper includes a theoretical study of the determinants of money demand through three theories that explore these determinants. It reviews previous studies in oil-producing countries as a standard research topic. The study aims to identify the key determinants of money demand in oil-producing countries, focusing on five selected nations (Algeria , Libya , UAE , Kuwait , Iraq) as the geographical boundaries of the study . The study period spans from 1990 to 2022. The money demand function was estimated using Panel Data with multiple tests . The results indicate that GDP and inflation determine money demand in oil-producing countries, while exchange rates do not.

Key words : Oil-producing countries , Money demand , PANEL model , PME model .

مقدمة:

تنقسم النظريات الخاصة بالطلب على النقود الى ثلاثة مدارس وهي المدرسة الكلاسيكية التي تعتبر أن الطلب على النقود هو الطلب على السلع والخدمات، المدرسة الكينزية التي ترى ان الطلب على النقود يكون لثلاثة دوافع أساسية وهي المعاملات، الاحتياط والمضاربة كما تقوم هذا النظرية على افتراض عدم استقرار دالة الطلب على النقود، في المقابل ترى المدرسة النقدية ان الطلب على النقود هو حالة خاصة للنظرية العامة للطلب حيث انها تشكل احدى أصول الثروة وتقوم هذه النظرية على استقرار دالة الطلب على النقود. وكلما كانت دالة الطلب على النقود مستقرة أو امكانية توقع التغيرات التي يمكن أن تحدث عليها كلما زادت فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهدافها، لذا نحاول في هذه الورقة البحثية دراسة دالة الطلب على النقود في الدول النفطية واختارنا خمسة دول وهي (الجزائر ،ليبيا ،العراق ،الكويت) من سنة 1990 الى سنة 2022م بهدف معرفة أهمية أدوات السياسة النقدية في تحقيق هدف النمو الاقتصادي المستخدمة من طرف السلطات النقدية، لذا سنقوم بتقدير دالة الطلب على النقود لمعرفة محدداته في الدول النفطية وتحديد أهم المتغيرات المؤثرة فيها باستخدام تقنية البيانات المقطعية البانل والتي تمر بعدة اختبارات.

الإشكالية: نظرا لأهمية دالة الطلب على النقود في اقتصاد أي دولة، يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية والمتمثلة فيما يلي:

ما هي محددات دالة الطلب على النقود في الدول النفطية (الجزائر ،ليبيا ،العراق،الكويت)؟

فرضيات الدراسة: ولإجابة على اشكالية الدراسة تم الاعتماد على الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى : الناتج المحلي الإجمالي يعتبر محدد للطلب على النقود في دول النفطية.

الفرضية الثانية : التضخم يعتبر محدد للطلب على النقود في دول النفطية.

الفرضية الثالثة : سعر الصرف يعتبر محدد للطلب على النقود في الدول النفطية .

أهداف الدراسة: ان الهدف الرئيسي من هذا الرسالة هو تحديد المتغيرات المفسرة لطلب على

النقود في الدول النفطية، وذلك خلال الفترة 1990 الى 2022، بالإضافة الى مايلي:

1/ ابراز الأساس النظري للطلب على النقود؛

2/ استعراض الدراسات السابقة للطلب على النقود في الدول النفطية خلال فترة الدراسة؛

منهج الدراسة: اعتمدنا على المنهج التحليلي والمنهج الإحصائي.

المبحث الأول: الدراسات السابقة

نظرا لأهمية الموضوع يجب التطرق إلى دراسات السابقة وذلك لتحديد المتغيرات دراسة

المطلب الأول: - دراسة Helmi & Ali & Rashid¹

بعنوان: " Empirical Evidence on the Long-Run Money Demand Function in the Gulf Cooperation Council Countries " سنة 2015.

أولاً: إشكالية الدراسة: هل دالة الطلب على النقود لدول مجلس التعاون الخليجي الست وهي البحرين، الكويت، قطر، عمان، الامارات والسعودية ؟

ثانياً: هدف وفترة الدراسة: تقدير دالة الطلب على النقود لدول مجلس التعاون الخليجي الست وهي البحرين، الكويت، قطر، عمان، الامارات والسعودية خلال الفترة 1980 الى غاية 2011.

ثالثاً: منهجية ومتغيرات الدراسة: تم استخدام المتغيرات المستقلة التالية: الناتج المحلي اجمالي خارج المحروقات GDP سعر الفائدة DR، سعر الصرف E ، أما المتغير التابع فهو الارصدة النقدية الحقيقية بالمفهوم الواسع M2 وعبر عنها بـ Md/P ، باستعمال طريقة البانل للتكامل المشترك،

رابعاً: نتائج الدراسة:

1- وكشفت نتائج الدراسة استقرار دالة الطلب على النقود على المدى الطويل علما أنه تم إيجاد نفس النتائج في حالة دراسة كل دولة على حدى .

2- كما وجد أن سعر الصرف لا يؤثر على الطلب على النقود في مدى الطويل، خصوصاً وأن هذه الدول تسعى لإصدار عملة مشتركة يديرها بنك مركزي موحد وبالتالي تنفيذ سياسة نقدية مشتركة في المدى الطويل .

¹ Helmi Hamdi and Ali Said and Rashid Sbia. " Empirical Evidence on the Long-Run Money Demand Function in the Gulf Cooperation Council Countries " ، International journal of Economics and Financial, Vol.5, No.2, (2015)

المطلب الثاني : دراسة علي سعيد الشريف¹

بعنوان: "محددات الطلب على النقود في ليبيا باستخدام التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ : دراسة قياسية (1993-2010)". سنة 2017.

أولاً: اشكالية الدراسة: ما مدى قدرة السلطات النقدية في استخدام السياسة النقدية من خلال التأثير على الطلب على النقود؟

ثانياً: هدف وفترة الدراسة: تحليل سلوك الطلب على النقود في ليبيا وتعرف على أهم متغيرات المؤثرة في هذا السلوك وذلك من 1993 الى 2010.

ثالثاً: متغيرات و منهجية الدراسة: تعتمد دراسة على أسلوب قياسي في تحليل من خلال أساليب قياسية متمثلة في أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ لترجمة المعطيات والبيانات المتحصل عليها وتم ادخال عدة متغيرات الناتج المحلي الاجمالي (GDP) ،التضخم (INF) ،سعر الصرف الحقيقي (EXR) كمتغيرات مستقلة . وكتلة النقدية بالمفهوم الضيق كمتغير التابع (M2) .

رابعاً: نتائج الدراسة:

- 1- وجود علاقة طردية بين الطلب على النقود و الدخل .
- 2- و علاقة عكسية مع سعر الصرف ومعدل التضخم وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية.
- 3- ان الانحراف عن التوازن لهذه المتغيرات في المدى القصير يمكن تصحيحه في المدى الطويل وذلك من خلال اشارة معامل تصحيح الخطأ.

المطلب الثالث: دراسة ناظم عبد الله و الرفيعي والخليفاي²

بعنوان: قياس وتحليل محددات الطلب على النقود في الاقتصاد العراقي. سنة 2020.

أولاً: اشكالية الدراسة: ما هو شكل العلاقة بين الطلب على النقود والمتغيرات المؤثرة فيها؟

¹ علي سعيد الشريف، "محددات الطلب على النقود في ليبيا باستخدام التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ : دراسة قياسية 1993-2010"، مجلة الليبية العالمية ،جامعة ليبيا،مجلد 2 ، العدد 21 ، (2017) .

² ناظم عبد الله عبد المحمدي ،افتخار محمد مناجي الرفيعي ،مالك علام عفات الخليفاي ، " قياس وتحليل محددات الطلب على النقود واستقرارها في الاقتصاد العراقي للمدة (1985-2015)"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الادارية ،جامعة الانبار، العراق ،مجلد 12، العدد 28 ، (2020)

ثانيا: هدف وفترة الدراسة: تهدف دراسة الى قياس وتحليل النموذج الطلب الحقيقي على النقود وتحديد متغيرات الاقتصاد المؤثرة فيها وتقدير مرونتها وسرعة الوصول الى حالة التوازن في الأجل القصير وطويل و بالتالي اختبار الاستقرارية الهيكلية محددات الطلب على النقود في الإقتصاد العراقي خلال فترة الممتدة 1985 الى 2015 .

ثالثا:متغيرات و منهجية الدراسة: تم المزج بين المنهج الوصفي التحليلي في إطار النظريات الاقتصادية والمنهج الكمي القياسي القائم على قياس الاقتصادي أي قياس و تحليل أنموذج محددات الطلب على النقود نموذج انحدار ذاتي للفجوات الزمنية الموزعة والمتباطئة ARDL و تم إدخال عدة متغيرات الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ، معدل التضخم (F) ، سعر الفائدة الحقيقي (r) ، عدد السكان (ps) سعر الصرف (Ex) ، سرعة دوران النقود (V1) كمتغيرات مستقلة وطلب على النقود بالمفهوم الضيق (M2) كمتغير التابع.

رابعا:نتائج الدراسة:

1-استقرار الهيكل لمعاملات أنموذج قصير وطويل الأجل .

2-استقرارية دالة الطلب على النقود في الاقتصاد العراقي

المطلب الرابع : دراسة جمعة رضوان¹

بغنوان: " دراسة قياسية لمحددات الطلب النقدي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020 " .
سنة 2022.

أولا :اشكالية الدراسة: ماهي محددات الطلب النقدي في الجزائر للأجلين الطويل والقصير خلال الفترة 1990-2020؟

ثانيا:هدف وفترة الدراسة: تهدف دراسة الى معرفة محددات الطلب النقدي للجزائر في الأجلين الطويل والقصير خلال فترة تمتد 1970-2019.

¹جمعة رضوان ، " دراسة قياسية لمحددات الطلب النقدي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020 " ، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا العدد الاقتصادي، 1112-6132:ISSN، العدد 28، مجلد 18 ، (2022) .

ثالثاً: متغيرات و منهجية الدراسة: اعتماد على منهجية التكامل المشترك ودوال الاستجابة، تم الاعتماد على عدة متغيرات الناتج المحلي الإجمالي (gdp) معدل التضخم (inf)، معدل الفائدة (IR) كمتغيرات مستقلة و الكتلة النقدية المفهوم الواسع (md) كمتغير تابع.

رابعاً: نتائج الدراسة:

1- وجود علاقة طويلة الأجل، حيث أن الطلب النقدي يتأثر إيجاباً بالناتج الداخلي الخام الحقيقي ومعدل التضخم، وسلباً بمعدل الفائدة. أما في الأجل القصير بالاعتماد على دوال الاستجابة فقد أشارت النتائج إلى أن الطلب النقدي يتأثر إيجاباً بالناتج الحقيقي وسلباً بمعدل التضخم والفائدة.

المبحث الثاني: نظريات الطلب على النقود

يمكن تحديد الغرض من نظرية الطلب على النقود في النظر إلى المتغيرات التي تدفع الناس إلى الاحتفاظ بجزء من ثرواتهم في شكل نقدي بدلاً من الاحتفاظ بها في شكل الأصول الأخرى

المطلب الأول: النظرية النقدية الكلاسيكية

نتطرق إلى النظرية الكلاسيكية من خلال عرض افتراضات النظرية الكلاسيكية، ومعادلات النظرية بالإضافة إلى الانتقادات.

1- افتراضات النظرية النقدية الكلاسيكية¹:

أ- ثبات حجم المبادلات (الحجم الدقيق للإنتاج): تفترض النظرية أن حجم المعاملات ومستوى النشاط الاقتصادي يتم تحديده بعوامل موضوعية ليس لها علاقة بكمية النقود أو بالتغيرات التي تحدث فيها، وقد يرجع ذلك إلى الفكر السائد حينها الذي يعتبر أن الاقتصاد الوطني - في أي مجتمع - يكون باستمرار في حالة التوازن عند مستوى التوظيف الكامل، إن هذه الفرضية إحدى مقومات الفكر الكلاسيكي، والذي يعتقد بأن النظام الاقتصادي يملك القدرة الذاتية على التحول بصورة تلقائية نحو مستوى توظيف العامل للموارد الإنتاجية.

¹ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات، الجزائر، سنة

ب- ثبات سرعة دوران النقود: تفترض هذه النظرية أن سرعة دوران النقود ثابتة على الأقل في المدة القصيرة، فهي تتحدد بعوامل بطيئة التغير ومستقلة عن كمية النقود، ومن ثم ينظر إليها على أساس أنها متغير خارجي.

ج- كمية النقود هي التي تحدد قيمتها: تعتبر كمية النقود العامل الفعال في تحديد قيمتها (قوتها الشرائية)، فمثلاً في زيادة كمية النقود إلى الضعف تؤدي إلى انخفاض قوتها الشرائية إلى النصف، وبمعنى آخر هي العامل الهام والفعال في التأثير على حركة الأسعار.

2- معادلات كمية النقود:

ومن أهم معادلات نظرية كمية النقود ، معادلة التبادل "فيشر" ومعادلة الأرصد النقدية أو معادلة كمبريدج "الطلب على النقود" وهما كما يلي: معادلة التبادل لفيشر: تقوم النظرية الكلاسيكية للطلب على السلع والخدمات في تفسيرها للعلاقة بين كمية النقود وبين المستوى العام للأسعار، وتؤكد هذه النظرية على وجود علاقة تناسبية بين كمية النقود من جهة والمستوى العام للأسعار من جهة أخرى، إذن فالنظرية الكمية لـ "فيشر" هي دالة المستوى العام للأسعار (P) متغير ثابت، وكمية النقود (M) متغير مستقل، وثبات كل من كمية المبادلات (T) وسرعة الدوران للنقود (V) فإنه يمكن صياغة المعادلة رياضياً كما يلي:

$$(1) M.V = T.P$$

إن كمية النقود مضروبة في سرعة دورانها تساوي كمية المبادلات مضروبة في المستوى العام للأسعار، إذن كلما تغيرت كمية النقود تغير المستوى العام للأسعار بنفس الاتجاه، شريطة ثبات كل من كمية المبادلات وسرعة دوران النقود.

ج- معادلة الأرصد النقدية الحاضرة: في حديثنا عن الطلب على النقود رأينا أن التقليديين الأوائل قد أخذوا الطلب على النقود بمعنى واحد فقط، ألا وهو تسوية المبادلات، أي أن النقود ليست في نظرهم "سوى مجرد عربة لنقل القيم"، وهذا هو "مبدأ حياد النقود" في النظرية التقليدية، وذلك أن كل ما يدخر يستثمر بمعنى أن النقود لا تطلب لذاتها وإنما لتسوية المبادلات وأما الكلاسيكيين الجدد أمثال مرشال رونسون وبيجو فسوف نجد أن الطلب على النقود سوف يتسع نطاقه بحيث أصبح يحمل معنيين لا معنى واحد، وقد عرف التقليديون الجدد أن الطلب على النقود قد يحدث نتيجة

قيام بوظيفتها كوسيط للتبادل، كما قد ينشأ هذا الطلب بالنظر إلى وظيفة النقود كمخزن للقيمة أي كأداة للوفاء بالمدفوعات الآجلة.

في المعنى الأول: يتحدد حجم الطلب على النقود في أي فترة زمنية بالقيمة النقدية لإجمالي المبادلات الإقتصادية التي يراد استخدام النقود في تسويتها.

المعنى الثاني: ينحصر حجم الطلب على النقود في كمية النقود التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها في صورة الأرصدة النقدية حاضرة في أي لحظة من الزمن.

طرحت نسخة كامبريدج¹ التي قدمها الاقتصادي بجامعة كامبريدج في إنجلترا سؤالاً إضافياً: لماذا يرغب الأفراد في الاحتفاظ بأصول هناك في شكل السيولة النقدية؟. يتم تمثيل معادلة كامبريدج للطلب على النقود بالمعادلة

$$(2)Md = T.P.K$$

حيث Md الطلب على النقود ، K جزء من المال الحقيقي ، الدخل الذي يرغب الأفراد في الاحتفاظ به على شكل نقود ، P مستوى السعر و Y هو إجمالي الدخل الحقيقي.

يرى ألفريد مارشال² أن الأعوان الإقتصاديون يميلون للإحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة لمقابلة ما يقومون بشرائه من سلع و خدمات، و هو ما أطلق عليه مارشال "التفضيل النقدي"، و هذا التحليل يركز على عوامل طلب الأفراد على النقود للاحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية عاطلة والتفضيل النقدي للمجتمع و هو نسبة من الدخل الوطني التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في شكل نقدي سائل، و هي حجر الزاوية في معادلة مارشال، و مع فرض استخدام النقود لغرض ثبات نسبة الرصيد النقدي K و بما أن سرعة دوران النقود ثابتة للفترة القصيرة، و اعتبار أن K هو مقلوب Y ، فسيكون أي تغير في كمية النقود تأثير على مستوى الأسعار ، و بالتالي نفس تحليل معادلة التبادل، مما يعني حيادية السياسة النقدية، فتأثير تغير النقود فقط يكون على المستوى العام للأسعار، مما يعني عدم فعاليتها في تأثير الدخل و معدلات الفائدة و الجانب للاقتصاد.

¹ Yamden Pandok Bitrus (2011) " The determinants of the demand for money in developed and developing countries", Journal of Economics and International Finance Vol. 3 (15), pp.271.

² طاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي ، ديوات المطبوعات، الجزائر، سنة 2013، ص74.

-أما الاختلافات بين معادلة تبادل " فيشر " ومعادلة " كمبريدج " تكمن أساسا في استبدال سرعة دوران النقود (V) بالطلب على النقود (التفضيل النقدي) (K) ، ومن ثم فالأول كان يبحث عن أسباب الإنفاق ، و الثاني كان يبحث عن أسباب الطلب على النقود و بذلك فإن سرعة دوران النقود و التفضيل النقدي هما يدلان عن بعضهما البعض ، و إن الطلب على النقود هو مقلوب سرعة دوران التداول أي أن هناك علاقة عكسية ، ويرجع الاختلاف أيضا أن معادلة " فيشر " قد نظرت إلى الإنفاق من خلال الطلب على النقود . و معادلة " كامبريدج " تقوم على العلاقة بين الرغبة في الاحتفاظ بالأرصدة النقدية من جهة و الدخل النقدي من جهة أخرى باعتبار أن التغيرات في رغبة الأفراد

المطلب الثاني: النظرية الكينزية

بما أن كينز¹ كان معاصرا للاقتصاديين الكلاسيك بجامعة كمبريدج البريطانية، فقد اتبع المنهج الذي طوره سابقه من رواد كمبريدج في نظرية كمية النقود، و قد سميت نظرية كينز في الطلب على النقود بنظرية تفضيل السيولة. يشمل الطلب الكلي على النقود عند كينز على الطلب على النقود بدافع المضاربة و بدافع المعاملات و الاحتياط و عليه يمكن الحصول على دالة الطلب الكلي بجمع دالتي الطلب على النقود بدافع المعاملات و الاحتياط و دالة الطلب على النقود بدافع المضاربة و يطلق عليها دالة التفضيل النقدي و صيغتها: $M_d = L(Y, i) = L_1(Y) + L_2(i)$ (3) أما الصيغة الرياضية:

$$(4) (M/P)_d = Ky - hi$$

k مقدار التغير في الطلب على النقود بدافع المعاملات و الاحتياط نتيجة للتغير في الدخل h، مقدار التغير في الطلب على النقود بدافع المضاربة نتيجة لتغير سعر الفائدة. تحدد النظرية الكينزية² جميع الدوافع الثلاثة للاحتفاظ بالأرصدة النقدية يرى كينز بأن الوكلاء الاقتصاديين يحملون نسبة معينة من المال من أجل وظيفة وسيط التبادل ، أي لإحداث

¹ محصر مريم ،سعيح عب الحكيم .(2019). دراسة اقتصادية لدالة طلب على النقود باستعمال نموذج تصحيح الخطأ - دراسة حالة الجزائر للفترة 1970-2017مجلة دراسة وابحاث (04) 12، ص 346-360

² Abate Yesigat & T.Koteswara Rao & G. Nagaraja.(2018) " Determinants of Demand for Money and its Stability in Ethiopia " Journal of Research and Analytical Reviews (IJRAR)

December 2018, 5 (4) ,p 349-360

المعاملات. يعتبر هذا الدافع يعتمد على الدخل. يفترض أن تكون العلاقة بين طلب المعاملات مقابل المال والدخل مستقرة. نقدي ويتم الاحتفاظ بالأرصدة أيضاً لسد الإيصالات والمدفوعات نظراً لأن الناس في بعض الأحيان غير متأكدين من الوقت الذي سيحتاجون فيه إلى القيام به المدفوعات. هذا الدافع ، الذي يشير إليه كينز على أنه وقائي ، يعتمد أيضاً على مستوى الدخل. الدافع الثالث لعقد المال في النظرية الكينزية للطلب على النقود هو أغراض مضاربة. جادل بأن الأفراد يحتفظون بأرصدة نقدية من أجل المضاربة أو الاستثمار. يُفترض أن الطلب المضارب على النقود يعتمد على التوقعات حول المستقبل (أو أسعار الفائدة المتوقعة) .

أ-أهم نقاط النظرية الكينزية¹: يشير إلى الدافع وراء الاحتفاظ بالنقود: النقود هو وسيلة تبادل لتسهيل المعاملات. علاقة إيجابية بين الدخل والطلب على النقود لأن تتطلب الزيادة في الدخل والنفقات من الناس امتلاك المزيد النقود.

-دافع احترازي لأحداث غير متوقعة: علاقة إيجابية بين طلب النقود والدخل.

-دافع المضاربة أو تفضيل السيولة؛ يعمل المال كمتجر الثروة.

-يمكن للناس تخزين الثروة في شكل نقود أو سندات. بعبارة أخرى،

يفضل الناس الاحتفاظ بسندات ذات معدل فائدة أعلى بدلاً من النقود.

علاقة سلبية بين سعر الفائدة وحيازة الأموال.

المطلب الثالث: النظرية النقدية المعاصرة ليملتون فريدمان

قام ميلتون فريدمان بإعادة صياغة النظرية الكمية باعتبارها نظرية للطلب على النقود و ليست كنظرية للمستوى العام للأسعار أو الدخل النقدي، و افترض أن الطلب على النقود مثله مثل الطلب على أي أصل آخر تنتج تدفق للخدمات للحائزين عليها، و يرتبط بثلاثة عوامل رئيسية² :
-قيد الثروة، و الذي يحدد الكمية القصوى للنقود التي يمكن الاحتفاظ بها.

¹ Al Rasasi Moayad H. (2016) On The Stability of Money Demand in Saudi Arabia "Economic Research Department Saudi Arabian Monetary Agency September 2016, 9 (1)-p22

² مصطفى عبد اللطيف، و مراد عبد القادر. (2019). محددات طلب على النقود في كل من الجزائر، مغرب، تونس-دراسة قياسية باستخدام نماذج البيانات المقطعية. مجلة دراسات المالية والمحاسبة، 3 (2)، ص 26-43.

- العائد على النقود مقارنة بالعائد على الأصول المالية و الحقيقية الأخرى و التي يمكن أن تشكل ثروة الفرد.

-أذواق و تفضيلات حائزي الأصول.

و حسب فريدمان فإن الطريقة التي يتم بها توزيع الثروة الإجمالية بين مختلف الأصول تعتمد على العائد النسبي لكل منها. و تشمل هذه الأصول ليس فقط النقود و السندات بل أيضا على الأسهم و السلع المادية. و يرى فريدمان أن المعدلات الحدية للعوائد على الأصول تتساوى في حالة التوازن. و قد اقترح PatinKin 1969 بأن تحليل فريدمان ينبغي أن ينظر إليه على أنه امتداد للتحليل الكينزي و أن هنالك ثلاثة فروق مهمة بينهما يجب التركيز عليها و هي :

- أن تحليل فريدمان للطلب على النقود يعتبر كتطبيق لنظريته حول الدخل الدائم و الاستهلاك.

- أنه أدخل معدل التضخم المتوقع كمتغير مهم في دالة الطلب على النقود.

- أكد على أن دالة الطلب على النقود هي دالة مستقرة لعدد محدود من المتغيرات.

و تعتبر نظرية فريدمان تحليل لجانب الطلب على النقود بطريقة أكثر شمولاً و اتساعاً من التحليل الكلاسيكي و التحليل الكينزي، و قد بينت من خلال الدراسات الإحصائية أنه كلما كانت سرعة تداول النقود مستقرة و منتظمة فسوف تكون هناك علاقة مباشرة بين الدخل و كمية النقود³ كتعبير عن أثر السياسة النقدية).

و بناء على ما سبق يمكن تقديم الصيغة العامة للطلب على النقود عند فريدمان على النحو التالي :

$$(5)(M/P)_d = f\left(w, \mu, Y_p, \frac{1}{P} \cdot \frac{dP}{dt}, r_b - \frac{1}{r_b} \cdot \frac{dP}{dt}, r_e - \frac{1}{r_e} \cdot \frac{dP}{dt} + \frac{1}{P} \cdot \frac{dP}{dt} \right)$$

و حسب فريدمان فإن الطلب على النقود في المدى الطويل لا يأخذ بعين الاعتبار التغيرات في أسعار السندات و الأسهم، كما أن التقلبات في الأسعار تميل نحو مستوى ثابت في المدى الطويل. و قد تم تبسيط دالة الطلب على النقود حيث تم استخدام الدخل الدائم ليكون البديل للثروة بدلا من الدخل الجاري، و الدخل الدائم هو المتوسط الموزون للدخول المتوقع الحصول عليها في المستقبل، و بالتالي يمكن إعادة صياغة دالة الطلب على النقود السابقة لنحصل على الصيغة المبسطة التالية :

$$(6) (M/P)_d = f(w, \mu, Y_p, r_b, r_e)$$

حيث :

(M/P) : الطلب على الأرصدة الحقيقية ، W تعبر عن العلاقة بين رأس المال البشري إلى رأس المال غير البشري. μ الأذواق و ترتيب الأفضليات. Y_p الدخل الدائم ، عائد السندات ، عائد الأسهم.

و يمكن اشتقاق دالة سرعة الدوران التي تمثل نسبة الدخل إلى الكتلة النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها ، أي

$$(7) V = Y/M_d$$

صرح فريدمان (1956)¹ أن الطلب على النقود يجب أن يكون مدفوعاً بنفس العوامل التي تؤثر على أي طلب على الأصول. لذلك ، تؤكد دالة الطلب على النقود في فريدمان أن الثروة يجب أن تكون مؤشراً ثابتاً أكثر من الدخل الحالي.

في ضوء الأدبيات التجريبية ، يؤكد العديد من العلماء أن هناك تأثيراً محدوداً لسعر الفائدة على الطلب على النقود بسبب نقص الأصول المالية في العديد من البلدان النامية. هناك إجماع بين الاقتصاديين لدعم المنظور الذي بموجبه من غير المعقول التركيز على أداة سياسية معينة وتجاهل متغير مهم في ضوء حقيقة أن المجاميع النقدية المتبادلة وأسعار الفائدة ضرورية في الهيكل. من السياسات. وبالتالي ، في فترة سياسات استهداف التضخم ، فإن وظيفة الطلب على النقود المشار إليها أمر بالغ الأهمية لتنفيذ السياسة النقدية.

أ. يساهم فريدمان أيضاً في نظرية الطلب على النقود. توضح معادلة فريدمان للطلب على النقود أن وظيفة الطلب على النقود يتم تحديدها من خلال الدخل الدائم وتوقعات السندات والأسهم وتوقعات التضخم². يوجد هنا اختلاف في الرأي بين كينز وفريدمان حول دور أسعار الفائدة في التأثير على الطلب على النقود. يجادل فريدمان بأن الطلب على النقود غير حساس لأسعار الفائدة

¹ Harun bal .Ayat esaa .Esma Erdogan (2020) *NEU Journal of Social Sciences* Vol. 5 (2),p 131,

² Odior, E. S. O., & Alenoghena, R. O. (2016). Empirical Verification of Milton Friedman's Theory of Demand for Real Money Balances in Nigeria: Generalized Linear Model Analysis. *Journal of Empirical Economics*, 5(1), p 35–50

، لكن كينز يعتبر الطلب على النقود حساساً للغاية لأسعار الفائدة¹ يختلف رأي كينز وفريدمان حول سرعة النقود أيضاً. يعتبر كينز أن سرعة النقود غير مستقرة ولا يمكن التنبؤ بها ، لكن فريدمان يعتقد على العكس من ذلك ، أن سرعة النقود مستقرة ويمكن التنبؤ بها .

المبحث الثالث: دراسة القياسية

المطلب الأول: وصف وتحديد متغيرات الدراسة ومصادرها:

لمعرفة محدّدات الطلب على النقود في دول النفطية اعتمدنا على بيانات سلاسل زمنية مقطعية (Panel data)، نظراً لأنها تأخذ في الاعتبار أثر تغير الزمن وأثر التغير في المشاهدات المقطعية على حد سواء، ولإجراء الدراسة تم الرمز إلى الدول (البعد المقطعي) والتي مجموعها (N=05)، حيث شملت الدراسة عينة من 5 دول مختارة بناءً على مدى توفر معطيات المؤشرات الإحصائية المستخدمة في التحليل القياسي طيلة فترة الدراسة، تتضمن 5 دول اخذت من مجموعة الدول النفطية هي (الجزائر DZA، ليبيا LBYP، الإمارات ARE، الكويت KWT، العراق IRQ) والتي اعتبرناها الحدود المكانية للدراسة، أما فترة الدراسة كانت ما بين (1990-2022) ورمز للبعد الزمني (T=33)، ليصبح عدد المشاهدات (T=165N)، ومن أجل تحديد الصيغة الرياضية تم أخذ المتغيرات المستخدمة في النموذج القياسي ، ومنه يمكن صياغة النموذج وفق العلاقة الآتية:

$$RM_{it} = \sigma_{0i} + \sigma_{1i}RPIB_{it} + \sigma_{2i}PA_{it} + \sigma_{3i}INF_{it} + u_{it}$$

$$t = 1990, \dots, 2022 \quad i = 1, 2, 3, \dots, 5$$

المتغير التابع:

RM_{it} : يمثل طلب على النقود للبلد (i) في الفترة (t)، حيث: $RM_{it} = M2/PGDP_{it}$ ؛

$PGDP_{it}$: مكمش الناتج الداخلي الخام؛

$M2$: الكتلة النقدية بمفهومها الواسع؛

¹ Mishkin, F. S. (2004). *The economics of money, banking, and financial markets*. New York: Pearson The Addison Wesley. [4] Odior, E. S. O., & Alenoghena, R. O. (2016). Empirical Verification of Milton Friedman's Theory of Demand for Real Money Balances in Nigeria: Generalized Linear Model Analysis. *Journal of Empirical Economics*, 5(1), p 35-50.

المتغيرات المستقلة:

$RPIB_{it}$: يمثل للناتج المحلي بالأسعار الثابتة $RPIB_{it}$ كمؤشر يحدد الطلب على النقود، حيث:

$$RPIB_{it} = PIB / PGDP_{it} ;$$

INF_{it} : يمثل السعر التضخم كمؤشر يحدد الطلب على النقود ؛

PA_{it} : يمثل السعر الصرف الرسمي كمؤشر يحدد الطلب على النقود ؛

– σ_{0i} معلمة الحد الثابت، σ_{1i} ، σ_{2i} ، σ_{3i} معاملات المتغيرات المستقلة ؛

– t : تمثل الزمن وهو مأخوذ بوحدة سنوية وتغطي الفترة من 1990 إلى 2022؛

– i : تشمل 11 دول محل الدراسة كعينة من دول (MENA)؛

– ε_{it} : يعبر عن الخطأ العشوائي؛

– $\text{identically distributed with } E(\varepsilon_{it}) = 0 ; \text{Var}(\varepsilon_{it}) = \sigma^2 > 0$

ولتحديد طبيعة الأثر المتوقع حسب النظرية الاقتصادية ومصدر متغيرات الدراسة نلاحظ

الجدول الآتي:

الجدول (01): مصادر بيانات الدراسة ووحدة قياسها

المتغير	وحدة القياس	مصادر البيانات	الأثر المتوقع
RM_{it}	بالأسعار الجارية للعملة المحلية	قاعدة بيانات البنك	
$RPIB_{it}$	بالأسعار الحالية للدولار الأمريكي	الدولي	+
PA_{it}	وحدات العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي		-
INF_{it}	بالأسعار الحالية للدولار الأمريكي		-

المصدر: من إعداد الباحثين.

المطلب الثاني: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة لدول النفطية:

أولاً: نموذج الموصفات (Model Specification)

بناء على الدراسات السابقة وما جاء في الجانب النظري قمنا بتحديد متغيرات التفسيرية التي تؤثر في طلب على النقود (RMit) لدى الدول النفطية لمجموعة الدراسة ، وللاجابة عن هذه العلاقة تم إدراج معادلة لتحليل هذا العلاقة باعتماد على البيانات المقطعية (Data Panel) وكانت على الشكل التالي :

المعادلة البيانات المقطعية (The econometric Model of Data Panel) :

$$RM_t = \sigma_{0i} + \sigma_{1i}RPIB_t + \sigma_{2i}INF_t + \sigma_{3i}PA_t + \eta_i + \varepsilon_{it}$$

الجدول رقم (2): النتائج مؤشرات الاحصاء الوصفي :

المتغير	Obs	Mean	Std. Dev	Min	Max
رات					
RM	40	7.8172	52.0	-	67.6
			89	252.7201	068
RPI	40	1.68e+1	9.06	-3.73	1.03
B		0	e+10	e+11	e+11
INF	40	0.42254	5.95	-	25.8
			98	2.1621	538
PA	40	275010	498.	0.30	1450
		0.006	0786	85	

المصدر : من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Stata 15

-بلغ الوسط الحسابي للطلب على النقود (78.17%) تدل على نمو الكتلة النقدية بشكل إيجابي وبالتالي زيادة الطلب على النقود في الدول محل الدراسة و سجلت أعلى قيمة له عند كل المشاهدات بمقدار (40%)؛

-بلغ الوسط الحسابي لسعر الصرف (2.750106 %) وهي قيمة ضعيفة جدا تدل على اختلاف نظم سعر الصرف في منطقة دول النفطية مما قد يؤثر على النمو الاقتصادي بشكل سلبي بالإضافة لضعف سعر صرف بعض البلدان مقابل الدولار؛

-بلغ الوسط الحسابي للتصخم قيمة قدرها (4.22%) وهي قيمة ضعيفة. نظرا لعدة أزمات.

ثانياً أ-: تقدير النموذج وفق لمعطيات بانل

ان تقدير أثر كل من الناتج المحلي الاجمالي و التضخم والسعر الصرف على الطلب على النقود ، يتم بالاعتماد على نماذج تحليل بيانات البانل الساكنة، يتم القيام بمجموعة من الاختبارات وذلك لتوصل الى النموذج المناسب ، من خلال تقدير نماذج البيانات بانل الساكن لثلاثة وهي نموذج الانحدار التجميعي (PME) ونموذج التأثيرات الثابتة (FEM) ونموذج التأثيرات العشوائية (REM) والجدول التالي يبين نتائج التقدير بالاستعانة ببرنامج STATA 15.

الجدول رقم (3): نتائج تقدير النموذج التجميعي (PME) والتأثيرات الثابتة (FEM) والتأثيرات العشوائية (REM).

نماذج التقدير			المتغيرات المفسرة
نموذج التأثيرات العشوائية (REM)	نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)	نموذج التجميعي (PME)	
5.22 e- 10***	5.15 e+10***	5.22 e- 10***	RPIB
1.0646* *	1.1806*	1.0646* *	INF
0.0043	-0.5364	0.0043	PA
-4.7448	10.6092	-4.7448	Constant
0.8899	0.6462	0.8899	$R^2(squared)$
-	84.93	97.02	F (statistic)
-	0.0000	0.0000	Prob-F
40	40	40	Number of obs

المصدر : من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج stata 15

حيث ان * معنوي عند 10% ، ** معنوي عند 5% ، *** معنوي عند 1%

اظهر معاملات المتغيرات المستقلة معنوية في مجملها كما دلت نتائج اختبار $F.stat$ في الجدول ان النموذج التجميعي المقدر مقبولة من الناحية الاحصائية عند مستوى دلالة 5%، كما نلاحظ ان معامل ارتباط $R^2(squared)$ ظهر بقيم جيدة في النماذج المقدر مما يعني ان للنموذج قدرة تفسيرية عالية اكثر من 96.31% للتغيرات التي تطرأ على الطلب على النقود بالنسبة للنموذج التجميعي .

ب- اختبارات المفاضلة بين النماذج الثلاثة:

بعد تقدير النماذج الثلاثة لبيانات بابل، تأتي المرحلة الثانية وهي اختيار أي النماذج أفضل، وذلك اعتماد على اختبار $parm$ واختبار Breusch-Pagan LM Lagrange واختبار Hausman

ب-1- اختبار $parm$:

للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي أو كما يسمى أيضا نموذج التجانس التام أو الكلي ونموذج التأثيرات الثابتة نقوم ب اختبار $parm$ حتى نتمكن من معرفة الاختلاف بين الدول من عدمه، أي هل ثابت الانحدار مشترك بين جميع الدول أم لكل دولة ثابت خاص بها، وتقوم إحصائية الاختبار وفق الفرضية الآتية:

– الفرضية العدمية H_0 : النموذج التجميعي أفضل نموذج؛

– الفرضية البديلة H_1 : نموذج الآثار الثابتة أفضل نموذج.

وعليه يتم استخراج قيمة اختبار $parm$ المحسوبة مباشرة باستخدام برنامج Stata 15، وهي موضحة كمايلي في الجدول كتالي :

جدول رقم (4) : اختبار $Parm$

F.stata	p-value
23.26	0.0050

المصدر : من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Stata 15

من خلال نتائج اختبار $Parm$ يظهر بأن القيمة الاحتمالية المقابلة لها تساوي 0.0050 وهي أصغر من من مستوى المعنوية 0.05 ، وهذا يعني رفض فرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة، أي أن نموذج التأثيرات الفردية (الثابتة) هو الملائم للدراسة.

ب-2 اختبار مضاعف لاغرانج (Breuch and Pagan-LM):

للمفاضلة بين نموذج التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية، نستخدم مضاعف لاغرانج وفق الفرضية الآتية:

- الفرضية العدمية H_0 : نموذج التجميعي أفضل نموذج ؛
- الفرضية البديلة H_1 : النموذج الآثر العشوائي أفضل نموذج

جدول رقم (5) : اختبار (Breuch and Pagan-LM)

<i>Breuch and Pagan-LM</i>	<i>p-value</i>
0.00	1.0000

المصدر : من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج **stata 15**

وفقا لنتيجة اختبار **Breusch-Pagan LM** بلغت قيمة χ^2 قيمة 0.00 واحتمالية $p\text{-value} = 1.0000$ أي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 إذ نقبل فرضية العدم H_0 بعدم وجود التأثيرات العشوائية بالنسبة للمقاطع والزمن ونرفض الفرضية البديلة H_1 وجود التأثيرات العشوائية بالنسبة للمقاطع والزمن معا (الحدود العشوائية متساوية لجميع الدول) ونقول بأن النموذج الذي يلائم معطيات الدراسة هو نموذج التجميعي.

ب-3- اختبار (Test Hausman)

بعد ما قمنا باختبار **Parm** واختبار **LM** يأتي دور اختبار **Hausman** للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذجا لتأثيرات العشوائية، نستخدم احصائية اختبار (Hausman-Test) وفقا لفرضية الآتية:

-الفرضية العدمية: نموذج الآثار العشوائية هو النموذج المناسب (لا يوجد ارتباط ذاتي بين المتغيرات)

-الفرضية البديلة: نموذج الآثار الثابتة هو النموذج المناسب (يوجد ارتباط ذاتي بين المتغيرات)؛

جدول رقم (6) : اختبار Hausman

<i>Hausman</i>	<i>p-value</i>
1.06	0.5885

المصدر : من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج **stata 15**

من خلال النتائج الموضحة أعلاه لاختبار Hausman نجد أن مستوى المعنوية لهذا الاختبار هي 0.58 أكبر من مستوى المعنوية 0.05 ومنه نقبل الفرضية العدم ونرفض فرضية البديلة، ونقول أن نموذج الآثار العشوائية هو النموذج الأكثر ملائمة لمعطيات الدراسة. ومن خلال تحليل اختبارات المفاضلة توصلنا إلى أن النموذج الملائم للدراسة هو النموذج التجميعي من بين النماذج الثلاثة، بمعنى أن تأثير كل من الناتج المحلي الإجمالي و التضخم و السعر الصرف هو تأثير عشوائي على الطلب على النقود

ج- نتائج تقدير نموذجاً لتأثيرات العشوائية

عدما أثبتت نتائج اختبار هوسمان أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل، نقوم بعدها بتقدير معلمات هذا النموذج من خلال العلاقة الآتية:

$$4- RMt = -4.7448 + 5.22e^{-10} RPIB + 1.0646 INF + 0.0043 PA$$

ج-1- الاختبارات التشخيصية لنموذج :

يقوم نماذج بانل الساكن على جملة من الفرضيات التي تضمن صلاحية استخدام في عملية التنبؤ وفي اختبار فرضيات الدراسة ، وتتمثل هذه الفرضيات أساساً في اختبار الارتباط المتعدد بين متغيرات و اختبار ثبات التباين و الارتباط ذاتي للأخطاء لذا قمنا بتطبيق هذه الاختبارات على نموذج التأثيرات وفيما يلي نتائج هذه الاختبارات :

3-1- اختبار الارتباط المتعدد بين متغيرات Multicollinearity :

جدول رقم (7) : اختبار Multicollinearity

Variable	Vif	1/vif
INF	1.10	0.911156
RPIB	1.06	0.943217
PA	1.04	0.957886
Mean VIF		1.07

المصدر : من اعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج stata 15

من خلال نتائج اختبار VIF لكل المتغيرات لا تتجاوز قيمة 5 مما يعني ان النموذج لا يعاني من الارتباط المتعدد .

ج-2- اختبار الارتباط الذاتي autocorrelation :

يعتبر اختبار Wooldridge من افصل الاختبارات الحديثة لقياس وجود ارتباط ذاتي لنموذج البائل الساكن وكانت الفرضيات كالتالي :

-الفرضية العدمية: لا يوجد ارتباط ذاتي ؛

-الفرضية البديلة: يوجد ارتباط ذاتي ؛

وكانت نتائجه في الجدول كالتالي :

جدول رقم (8) : اختبار wooldridge

Wooldridge	p-value
7.031	0.0569

المصدر : من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج stata 15

يظهر من خلال اختبار wooldridge ان القيمة الاحتمالية تقدر ب 0.0569 ومنه هي اكبر من مستوى المعنوية 0.05 ، ومنه فنتائج الاختبار غير معنوية أي قبول فرضية العدمية التي تقر بعدم وجود ارتباط ذاتي الخاص لبواقي نموذج الدراسة . اي عدم وجود مشكل ارتباط ذاتي الخاص بالبواقي النموذج

ج-3- اختبار ثبات التباين heteroskedasticity :

يعتمد اختبار Breusch-Pagan / Cook-Weisberg لقياس وجود ثبات للتباين من عدمه لنموذج البائل الساكن

-الفرضية العدمية: ثبات التباين ؛

-الفرضية البديلة: عدم ثبات التباين ؛

وكانت نتائجه في الجدول كالتالي

جدول رقم (9) : اختبار heteroscedasticity

Breusch-Pagan / Cook-Weisberg	p-value
36.12	0.0000

المصدر : من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج stata 15

من خلال الجدول اعلاه ان قيمة اختبار *Breusch-Pagan / Cook-Weisberg* كانت بقيمة 36.12 وكانت قيمة المعنوية الاحصائية تقدر بـ 0.0000 أي اقل من القيمة الحرجة عند 0.05 ، أي يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول فرضية البديلة أي البواقي النموذج تتميز بعدم ثبات تجانس التباين أي مربع البواقي يعاني من مشكل عدم ثبات تجانس التباين لمربع البواقي . ومن هنا يمكن القول ان النموذج البازل ديتا لا يعاني من مشكل الارتباط ذاتي للبواقي ومشكل التعدد الخطي و يعاني من مشكل عدم ثبات تجانس التباين ، ومن خلال نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج يمكن القول ان افضل نموذج هو نموذج التجميعي وسنقوم بعمل نموذج التجميعي المصحح باعتماد نموذج *Panel Cluster*

ثانيا :تقدير النموذج التجميعي المصحح *Panel Cluster*

الجدول رقم (10): نتائج تقدير النموذج التجميعي المصحح *PanelCluster*

المتغيرات المفسرة	النموذج الملائم
	نموذج التجميعي المصحح <i>PanelCluster</i>
RPIB	5.22 e-10***
INF	-1.0646*
PA	0.0043*
Constant	-4.7448
R^2 (squared)	0.8899
F (statistic)	97.02
Prob-F	0.0000
Number of obs	40

المصدر : من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج *stata 15* الملحق

رقم 2

حيث ان * معنوي عند 10% , ** معنوي عند 5% , *** معنوي عند

1%

المعادلة :

$$RM_t = -4.7448 + 5.22 e - 10 * RPIB_t - 1.0646 * INF_t + 0.0043 * PA_t + \delta_t + \eta_i + \varepsilon_{it}$$

يظهر من خلال النتائج اعلاه ان النموذج له قدرة تفسيرية جيدة جدا حيث بلغ معامل التحديد 0.8899 أي ان المتغيرات المفسرة PA, INF, PIB تفسر ما قيمته 88.99% من التغيرات التي تطرأ على الطلب على النقود في دول النفطية المختارة اما الباقي أي 11.11% فتعود لي عوامل أخرى لم يتم ادراجها ضمن متغيرات المستقلة للنموذج . تحليل كل من اثر ومعنوية معالم المتغيرات المستقلة

-بالنسبة لمتغير $RPIB$ ذو علاقة ايجابية وذو معنوية جد مقبولة عند (0.004) أي اقل من 0.05 ، حيث إذا زاد بوحدة واحدة يؤدي الى زيادة المتغير التابع RM ب 0.000000000522% أي الناتج المحلي الاجمالي يحدد الطلب على النقود في الدول النفطية .
-بالنسبة لمتغير INF ذو علاقة ايجابية وذو معنوية مقبولة عند (0.0078) أي اقل من 0.05 ، حيث إذا زاد بوحدة واحدة يؤدي الى زيادة المتغير التابع RM ب 1.0646% أي التضخم يحدد الطلب على النقود في الدول النفطية

-بالنسبة لمتغير PA ذو علاقة ايجابية وذو معنوية غير مقبولة عند (0.062) أي اكبر من 0.05 ، حيث إذا زاد بوحدة واحدة يؤدي الى زيادة المتغير التابع RM ب 0.43% أي سعر الصرف لا يحدد الطلب على النقود في الدول النفطية .

- ومنه يمكن قراءة النتائج على شكل التالي اثر ايجابي لكل المتغيرات ونلاحظ وجود المعنوية الإحصائية بالنسبة لـ $RPIB$ و INF وفقدان المعنوية بالنسبة لمتغير PA وبالتالي قبول الفرضية الأولى والثانية ورفض الفرضية الثالثة .

الخاتمة:

بعد الدراسة النظرية والدراسة التطبيقية والدراسات السابقة لمحددات الطلب على النقود في الدول النفطية توصلنا الى النتائج التالية

أولا : نتائج الدراسة النظرية

إن نظريات الطلب على النقود، سواء نظرية كلاسيكية أو نظرية كينز أو نظرية فريدمان ، حاولت تحديد دالة الطلب على النقود من خلال الفرضيات المطروحة و باستعمال عدة متغيرات تفسيرية ساعدتنا في اختيار مجموعة من المتغيرات التي استخدمناها في دراسة القياسية.

ثانيا : نتائج الدراسة القياسية

- نلاحظ أن إشارة معلمة ناتج محلي اجمالي موجبة تشير إلى أثر موجب ومعنوي إحصائيا عند مستوى 1%، مما يدل على العلاقة الطردية بين الطلب على النقود و ناتج محلي اجمالي ، مما يعني أنه أي زيادة في ناتج محلي اجمالي ب 1% تعمل على زيادة طلب على النقود ب 22×10^{-2} . وهي نتيجة موافقة للنظرية الاقتصادية؛ (قبول الفرضية الأولى)

- نلاحظ أن إشارة معلمة التضخم موجبة تشير إلى أثر موجب ومعنوي إحصائيا عند مستوى 5%، مما يدل على العلاقة الطردية بين طلب على النقود و التضخم يعني أنه أي زيادة في معدل التضخم ب 1% تعمل على زيادة الطلب على النقود ب 1.0646%، وهي نتيجة غير موافقة للنظرية الاقتصادية ميلتون فريدمان. (قبول الفرضية الثانية)

- نلاحظ أن إشارة معلمة سعر الصرف موجبة تشير إلى أثر ايجابي و معنوي إحصائيا عند مستوى 5%، مما يدل على العلاقة طردية بين الطلب على النقود و سعر الصرف، مما يعني أنه أي إنخفاض في سعر صرف العملة الوطنية ب 1% تعمل على زيادة طلب على النقود ب 0.0043%، وهي نتيجة غير موافقة للنظرية الاقتصادية؛ (رفض الفرضية الثالثة)

ثالثا :مقارنة نتائج الدراسة الحالية بالدراسات السابقة:

تتفق نتائج الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في :

1-ان الناتج المحلي له علاقة طردية مع الطلب على النقود وله تأثير موجب ومعنوي وهذا ما اتفقت عليه جميع الدراسات السابقة ومطابقة تماما مع النظريات الطلب على النقود.

2- أما التضخم وجود علاقة عكسية مع الطلب على النقود وهذا حسب النظرية الاقتصادية أما الدراسات هناك ما تتفق مع النظرية الاقتصادية والدراسات الأخرى و تختلف مع النظرية ، حيث اتفقت دراسة علي سعيد الشريف ودراسة ناظم عبد الله و الرفيعي و الخليفاي مع النظرية الاقتصادية واختلفت مع الدراسة الحالية ودراسة حلومي حميد وعلي سعيد ورشيد سبع ودراسة جمعة رضوان أي أن التضخم له تأثير موجب ومعنوي على الطلب على النقود وهذا ما يختلف مع النظرية الاقتصادية.

3- لا يؤثر سعر الصرف على الطلب على النقود اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات التالية دراسة جمعة رضوان و دراسة حلومي حميد واختلفت مع دراسة علي سعيد الشريف و دراسة ناظم والرفيعي والخليفاي

أما التوصيات المقترحة: التي تم توصل اليها من خلال الدراسة القياسية في الدول النفطية يجب تشجيع التنويع الاقتصادي لتقليل الاعتماد الكلي على النفط ، تعزيز الابتكار في التمويل و الاستثمار ،تحسين بنية البنوك والنظام المالي ، تشجيع السياحة هذه الاقتراحات تأخذ حسب الظروف الاقتصادية لكل دولة على حدى ،اعتماد على الذكاء الاصطناعي ومدى تأثيره في ادارة العمليات وتحليل البيانات في صناعة النفط وهذا المجال جزء من التحديات والفرص التي قد تشهدها الدراسة القياسية في دول النفط مستقبلا.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب

- 1- بلعوز بن علي. (2017). محاضرات في النظريات والسياسات النقدية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص11، 12، 17.
- 2- طاهر لطرش. (2013). الاقتصاد النقدي والبنكي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ص 69.

ثانياً: المقالات

- 3- العابد سميرة . (2015). مساهمة النظريات النقدية في بناء نماذج دوال الطلب على النقود دراسة قياسية لحالة الجزائر. ، مجلة الاقتصاد الصناعي 5(1)، 82-105.

4-جمعة رضوان ، (2022)،دراسة قياسية لمحددات الطلب النقدي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا العدد الاقتصادي، 1112-6132:ISSN، العدد 28،مجلد 18 ،

5-علي سعيد الشريف، (2017) .محددات الطلب على النقود في ليبيا باستخدام التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ : دراسة قياسية 1993-2010، مجلة الليبية العالمية، جامعة ليبيا،مجلد 2 ، العدد 21 .

6-محصر مريم ،سعيد عب الحكيم .(2019) .دراسة اقتصادية لدالة طلب على النقود باستعمال نموذج تصحيح الخطأ -دراسة حالة الجزائر للفترة 1970-2017مجلة دراسة وابحات (04) 12 ص 346-360

7-مصطفى عبد اللطيف، و مراد عبد القادر. (2019).محددات طلب على النقود في كل من الجزائر،مغرب،تونس-دراسة قياسية باستخدام نماذج البيانات المقطعية. مجلة دراسات المالية والمحاسبة، 3 (2)،ص 26-43.

8ناظم عبد الله عبد المحمدي ،افتخار محمد مناجي الرفيعي ،مالك علام عفات الخيلفاوي ، (2020) قياس وتحليل محدثات الطلب على النقود واستقرارها في الاقتصاد العراقي للمدة (1985-2015)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الادارية ،جامعة الانبار، العراق ،مجلد 12، العدد 28 ،

9- Abate Yesigat & T.Koteswara Rao & G. Nagaraja.(2018) " Determinants of Demand for Money and its Stability in Ethiopia " Journal of Research and Analytical Reviews (IJRAR) December 2018, 5 (4) ,p 349-360

10- Al Rasasi Moayad H. (2016) On The Stability of Money Demand in Saudi Arabia " Economic Research Department Saudi Arabian Monetary Agency September 20169(1)-p22

11-Harun bal .Ayat esaa .Esma Erdogan (2020) NEU Journal of Social Sciences Vol. 5 (2),p131,

12-Helmi Hamdi and Ali Said and Rashid Sbia. " **Empirical Evidence on the Long-Run Money Demand Function in the Gulf Cooperation Council Countries**" ، International journal of Economics and Financial, Vol.5, No.2, (2015)

13- Mishkin, F. S. (2004). *The economics of money, banking, and financial markets*. New York: Pearson The Addison Wesley.

14- Odior, E. S. O., & Alenoghena, R. O. (2016). Empirical Verification of Milton Friedman's Theory of Demand for Real Money Balances in Nigeria: Generalized Linear Model Analysis. *Journal of Empirical Economics*, 5(1), p 35-50.

15-Yamden Pandok Bitrus (2011) " The determinants of the demand for money in developed and developing countries", Journal of Economics and International Finance Vol. 3 (15), p.271, 7,

ثالثاً: المواقع الإلكترونية
موقع البنك العالمي: www.worldbank.org